ب.جريدة موصل: تعد الصحيفة الثانية الصادرة في العراق بعد جريدة (زوراء) في بغداد. وقد صدر العدد الأول منها في الموصل بتاريخ 25 حزيران 1885 بأربع صفحات، بالحجم المتوسط مقاس (43×27) سم وكانت كل صفحة تتألف من ثلاثة أعمدة طويلة. وكانت الصفحتان الأولى والثانية بالتركية، والثالثة والرابعة بالعربية. وكانت إدارة الجريدة في شقة خاصة في مبنى الحكومة بمدينة الموصل. وتعدّ جريدة (موصل) الذي تحول اسمها فيما بعد الى (الموصل) أول جريدة تصدر في المدينة كما تعد الجريدة الرسمية للولاية وتصدر وتنشر مرة كل أسبوع، وكان يوم الخميس موعداً لصدورها، وقد استمرت بالصدور حتى استكمال احتلال القوات البريطانية لمدينة الموصل عام 1918[2].

وقد ساعد على اصدار صحيفة (موصل) في ولاية الموصل خلال العهد العثماني وجود حركة التعليم وكانت بداياتها في الموصل في العهد العثماني تتركز في ما يعرف بـ (الكتاتيب)، معتمدة على قيام شيخ يمتلك معلومات وافية عن الجوانب الشرعية، فيقوم بتدريسها للتلاميذ، إذ يبدأ معهم بتعليمهم القراءة والكتابة، تمهيدا لإعطائهم بعض المعلومات الدينية الاسلامية، فضلاً عن تعليمهم مسائل حسابية مبسطة، ويعرف هذا الشيخ في العرف الموصلي باسم (الملا). أما فيما يتعلق في مكان التعليم فكان عبارة عن غرفة ملحقة في أحد المساجد او في بيت (الملا) نفسه، دون ان يتلقى دعماً من جهة رسمية. وتطور نظام التعليم في مدينة الموصل خطوة أخرى تمثلت في إنشاء المدارس الدينية والتي كانت ملحقة بالمساجد او الجوامع او في دفع أجور معينة، إذ تبرع بعض وجهاء وأعيان المدينة وأثريائها في انشاء العديد منها، فضلاً عن ذلك فان المدارس بدأت تتخذ أماكن ثابتة لها إذ كانت

تتكون من الناحية العمرانية من حجرتين الأولى للتدريس والثانية للمعلم، الى جانب وجود حجرة ثالثة للسكن التلاميذ الفقراء. ويذكر ان أول مدرسة حديثة في ولاية الموصل هي مدرسة مار توما للبنين حيث يرجع تأسيسها الى سنة 1880 وكان اول مدير لها هو السيد جميل بابكيان. وساعد تأسيس المطابع في الموصل أيضاً على اصدار الصحف وكانت اول مطبعة هي (المطبعة الحجرية) التي جلبها الاباء الدومنيكان عام 1858 وأول صحفي موصلي كان يونان عبو اليونان مدرس اللغة الفرنسية لدى مدارس الاباء الدومنيكان[1].

كانت جريدة (الموصل)، من الصحف الرسمية. لذا تميزت مثل نظيرتها جريدة (الزوراء) بأنها صحيفة مداهنة وتملق. ففي المرحلة الأولى لم تكن تنشر سوى مايطيب للسلطان وولاته من ألفاظ التفخيم على الرغم من ظلمهم وسوء إدارتهم. ولم تكن الصحافة في هذه الفترة سوى لسان السلطان وأعوانه، أما آمال الشعب وطموحاته فليس لها نصيب من اهتمامها[2]. فكثير ما كانت تنوه بمحاولات الثورة على أنها تمرد وعصيان على السلطان، وتنقل أخبار أولئك الذين يتهمون بالتحريض على التمرد ضد الدولة. فقد نشرت على سبيل المثال في عددها الصادر في 26 ربيع الآخر سنة 1323 هجرية خبراً يتعلق بنفي عدد من الأشخاص إلى بعض الولايات فقالت: (غادر مدينتنا الموصل قبل بضعة أيام متوجهين إلى بغداد كل من أصحاب الفضيلة الأفندية ثابت وشاكر آل الالوسي والحاج احمد آل الصافي وذلك بعد صدور الإرادة السنية بالمرحمة وصرف النظر عن إبعادهم، وكانوا قد أرسلوا من ولاية بغداد العلية متوجهين إلى أماكن نفيهم من ديار بكر وسيواس وخربوط)[3].

وعبرت جريدة (الموصل) عن وجهة نظر الحكومة العثمانية أي إنها كانت جريدة رسمية، لكن هذا لم يمنع المشرفين عليها من متابعة الأخبار والحوادث في الولاية خاصة وأنها خصصت باباً أسمته (أحداث الولاية)، تناولت فيه أخبار ولاية الموصل السياسية والاقتصادية والعسكرية. كما اعتادت على نشر خطب الجمعة التي تلقى في جوامع الموصل والتي تتضمن التأييد والدعاء للسلطان[1]. ولم تهمل الأخبار الخارجية وقدمت الكثير من النصائح الزراعية والصحية للناس. وتميزت عن (الزوراء) في أن أسلوبها كان أدبياً واضحاً لا أثر للركاكة التي زخرت بها صفحات (الزوراء) ويمكن أن نعزو سبب ذلك إلى أن معظم المشرفين على جريدة موصل كانوا من الأدباء والكتاب الموصليين العرب. وعلى الرغم من قول بعضهم أن جريدة الموصل لم يكن لها اثر يذكر على الحياة الفكرية في المدينة لانتشار الجهل والأمية بين الناس إلا أن دراستنا لتلك الجريدة تبين أنها قامت بدورها في توعية الأهالي صحياً واجتماعياً وفكرياً، وقد ازداد ذلك على نحو اكبر في العهد الدستوري العثماني وما بعده[2]. كذلك تميزت جريدة (الموصل) بطابعها الاخباري، إذ اقتصرت على نشر أخبار مختلف شؤون الولاية اضافة الى الاخبار الرسمية والقوانين والبيانات والانظمة وأوامر الحكومة واعلاناتها، ولم تهمل الاخبار الخارجية التي كانت ترد من العاصمة التركية. كما اعتادت على نشر خطب الجمعة التي تلقى في جوامع الموصل التي تتضمن التأييد والدعاء للسلطان[3].

ج. **جريدة البصرة:** وهي الجريدة الرسمية الثالثة التي صدرت خلال الحكم العثماني، وقد أصدرتها السلطات العثمانية باللغتين العربية والتركية، وبأربع صفحات وذلك في عهد الوالي هدايت باشا، وقد صدر عددها الأول في 26 ايار 1889 وتولى محمد علي أفندي باش كاتب الأملاك السنية مسؤولية تحرير الجريدة. وقد اهتمت هذه الجريدة شأنها شأن شقيقتيها (الزوراء) و(الموصل) بنشر أوامر الباب العالي والفرمانات والبيانات الرسمية فضلاً عن نشرها أخبار وحوادث الولاية. وقد توقفت عن الصدور عام 1895 ثم عادت الى الصدور بعد ذلك بزمن قصير، وكانت الصفة الغالبة في مقالاتها مدحها للسلطان العثماني، وقد غلب على أسلوبها الركاكة والتكلف والسجع، ومما يلحظ على مقالاتها كثرة الأخطاء اللغوية وسيادة الكلمات غير العربية، كما امتازت أخبارها بعدم مقدرة كاتبها على إيجاز المعنى الذي يريد إبلاغه، ولم تصدر الجريدة بمقال افتتاحي، ولم يذكر شيء عن محرريها، وقد استمرت في الصدور حتى الاحتلال البريطاني للبصرة في 12 تشرين الثاني 1914 اذ احتجبت عن الصدور بعدما بلغت من العمر قرابة ربع قرن[1].

كانت الصحافة في هذا الدور مطلقة الحرية؛ تنشر الأنباء على علاتها، وتنتقد أعمال الحكومة ومأموريها حتى إنها لم تشفق على السلطان نفسه، فكانت تنشر المقالات التي تشير إلى مواقع الخلل، بل إنها كتبت صريحاً عن مقتل الوزراء في دار الخلافة، غير ان السلطان عبد الحميد لم يكن يهمه من أمور السلطنة إلا صيانة حياته، وخشي سوء العاقبة من دولة الجرائد وكتابها. فاصدر أمراً بتقييد حريتها وضيق عليها المراقبة. وقد عاش العراق وصحافته فترة اضطهاد، وطورد كل كاتب عراقي حر، لهذا كانت الصحافة الرسمية التي تمثلها الصحف العراقية الثلاث في هذه الفترة، الزوراء المؤسسة عام 1869، والموصل المؤسسة عام 1885، والبصرة المؤسسة عام 1889. كما صدرت في هذه الفترة بعض المجلات الدينية

باللغة العربية منها مجلة (إكليل الورد) الصادرة عام 1902، و(زهيرة بغداد) الصادرة عام 1905. وجاء في ترويسة مجلة (إكليل الورود) أنها: (مجلة دينية أدبية علمية شهرية أصحاب الامتياز الآباء الدومنيكان). وقد بلغ عدد صفحاتها في بداية صدورها (20) صفحة، وكان يتغير في بعض الأحيان إذ يزداد ليتراوح بين (24 ــ 28) صفحة، علما بأن الواجهتين الداخليتين للغلاف كانتا تستعملان لكتابة المقالات كذلك، وقد تستعمل الواجهة الأخيرة من الغلاف في تكملة المقال. وقد صدرت هذه المجلة بثلاث لغات وهي: العربية وصدر منها (560) عدداً والفرنسية وصدر منها (400) عدد والكلدانية وصدر منها (330) عدداً. وفي جميع هذه اللغات كانت الموضوعات متشابهة تقريباً حيث كانت تترجم من لغة الى أخرى فقط وقد اشتغل في تحرير هذه المجلة عدد من المحررين منهم: الأب عبد الأحد جرجي السرياني البغدادي، والأب هياسنت وهو فرنسي الأصل، والقس باسيل بشوري السرياني البغدادي، والأب فرج الله كسبو، وتتسم كتابات هؤلاء جميعاً بالطابع الديني الكنيسي. اما مجلة (زهيرة بغداد) فقد كانت مجلة دينية أدبية شهرية أصدرها الآباء الكرمليون في بغداد في 25 آذار 1905 وكان من ابرز محرريها الأب أنستاس ماري الكرملي، وكانت مهتمة بمعالجة القضايا الدينية والمذهبية أكثر من اهتمامها بمعالجة القضايا الأدبية والاجتماعية، وقد استمرت في الصدور أكثر من سنة، وتوارت عن الأنظار، ولم يعثر على أي عدد من المجلة لحد الآن[1].

وكانت الصحف الثلاث الرسمية تتابع أخبار الوالي وتنقلاته وأسفاره، وكانت صحف مداهنة وتملق، فما كانت تنشر سوى ما يطيب للسلطان وولاته من ألفاظ التفخيم والتعظيم رغم مظالمهم جميعاً وسوء إداراتهم. وقد منع الولاة دخول الصحف من الخارج سواء أكانت معارضة أم مؤيدة، ومن وجد بحوزته صحيفة من هذه الصحف الممنوعة كان مصيره أما السجن أو النفي إلى الخارج أو إلى مناطق نائية من العراق؛ إبقاء على عزلة العراقيين التي أرادها العثمانيون.

وهكذا استهتر السلطان وولاته بأقدار الصحف، فكم من جريدة ألغيت أو أوقفت لزمن محدود أو غير محدود، وكم من مرة فاجأ الجريدة أمر بتعطيلها، وظل صاحبها يبحث أشهراً فلا يعلم لذلك سبباً. كذلك فان الكثير من الصحفيين سجنوا وعذبوا لاستعمالهم كلمات أتت عفوية، وكم من مرة انقضت الصواعق على رأس الصحفي لجهله ان هذه الكلمة أو تلك قد انتزعت بحكم الاستبداد من معجم الألفاظ الكتابية... كالثورة والأنصاف والحرية، وان عبارة أو جملة وجب حذفها من أبواب الإنشاء كقولك، العدل أساس الملك، والظلم مرتعه وخيم، والحرية منتهى غايات الأمم. ومجمل القول: إن الصحافة في هذا الدور كانت لسان السلطان وأعوانه، به تشيد، وبلسانه تنطق، فقد عزفت عن الشعب، بل تخلت عنه نهائياً، ولم تعر لرغباته أية أهمية. وان خير وصف لهذه الحالة ماكتبه الدكتور عبد اللطيف حمزة إذ يقول: (على الصحافة أن تتوخى التعبير عن هذه الشعوب، أما إذا تخلت الصحافة عن هذا الواجب المقدس فأنها في هذه الحالة تخلي الطريق أمام الحاكم المستبد فيبطش بها وأمته ويستعبدهما تماماً) [1]. وهذا ما حدث بالفعل للصحافة والشعب، فقد ظل كلاهما ميتاً بصورة حي، وظلت الصحافة بالذات أسيرة السلطان، تنشر وفق ما يوعز، لهذا ليس من التعسف في شيء إذا ما أطلقنا على هذا الدور دور الاستبداد.